برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية

روما، 6-2005/6/10

المشروعات المقدمة للمجلس التنفيذي لإقرارها

البند 9 من جدول الأعمال

المشروعات الإنمائية – مشروع بناء القدرات في إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 10411.0

بناء القدرات لدعم برامج الحماية الاجتماعية القائمة على الأغذية	
مدة المشروع:	أربع سنوات
التكلفة (بدولار الولايات المتحدة الأمريكية)	
مجموع التكلفة التي يتحملها **البرنامج**:	7 660 000

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الاطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي:(http://ww.wwfp.org/eb)

A

Distribution: GENERAL

WFP/EB.A/2005/9-A/1

19 April 2005

ORIGINAL: ENGLISH

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لإقرارها

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (ODPC):	Mr P. Medrano Rojas	رقم الهاتف: 066513-2323
كبير مستشاري البرامج (ODPC):	Ms D. Hines	
كبير مساعدي شؤون الموظفين، (ODPC)	Ms S. Marzorati	رقم الهاتف: 066513-2217

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).

ملخص

تتسم منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بتنوع خصائصها [illegible] واللغوية وعاداتها ومستويات الرخاء فيها. ولذلك فإن استئصال سوء التغذية[1] والجوع يتطلب استراتيجيات خاصة بكل بلد على حدة. وعلى الرغم من التقدم المحرز في الحد من الجوع وسوء التغذية، فإن المكاسب التي تحققت غير متناسبة بين البلدان وداخلها.

ومن خلال هذا المشروع الذي يهدف إلى بناء القدرات، سيواصل **البرنامج** توليد نظام للمعرفة يسلط الضوء على الجوع وسوء التغذية من خلال التشديد على التكلفة الاجتماعية المرتفعة مقارنة بتكلفة التدابير المتخذة للحد من الجوع وسوء التغذية. وسوف يعمل **البرنامج** على وضع الجوع في جداول الأعمال الاجتماعية لحكومات الإقليم، وتشجيع الحوار، ومناصرة استراتيجيات معالجة الجوع وسوء التغذية، والجمع بين الممارسين وأفضل الممارسات للتأثير في السياسات ووضع البرامج. وسوف يسهل **البرنامج** عملية فعالة مقترنة بالدعم التقني الذي يتيح لبلدان الإقليم تعزيز برامجها الاجتماعية الوطنية القائمة على الأغذية بغرض الحد من الجوع وسوء التغذية للجميع.

مشروع القرار*

يقر المجلس مشروع بناء القدرات في إقليم أمريكا الل[illegible] والبحر الكاريبي 10411.0، المعنون "بناء القدرات لدعم برامج الحماية الاجتماعية القائمة على الأغذية" (WFP/EB.A/2005/9-A/1).

[1] يشير مصطلح سوء التغذية في هذا المشروع تحديدا إلى سوء التغذية المزمن ونقص الوزن. وسوف يتم التصدي لتقاسم المعلومات والمعرفة المتصلة بنقص الفيتامينات/المعادن، وستركز مبادرة أخرى على توفير الدعم التقني.

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

تحليل المشكلات

1- عقدت حكومات أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي خلال العقود الثلاثة الماضية التزامات وقامت بحشد موارد للتخفيف من وطأة الجوع والفقر، وذلك بدعم من المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة الثنائية والوكالات المتعددة الأطراف. وتساند الحكومات مختلف برامج الحماية الاجتماعية والرفاه الاجتماعي، وباتت القضايا المرتبطة بالجوع تمثل بصورة متزايدة جزءاً من السياسة الاجتماعية وجداول الأعمال السياسية. وبلغ نصيب الفرد من الإنفاق الاجتماعي مستويات مرتفعة في هذا الإقليم مقارنة بالأقاليم الأخرى.

2- وبغض النظر عن تنوع أهداف البرامج الاجتماعية وآليات تنفيذها، فإن هذه البرامج تحرز تقدما في تضييق الفجوة بين الأثرياء والفقراء ومعالجة نقص التغذية وسوء التغذية. وعلى الرغم من ذلك، يعانى 53 مليون شخص من نقص التغذية ويرزح 200 مليون شخص تحت وطأة الفقر.

عدم المساواة والفقر

3- ظل عدم المساواة قائما في الإقليم لعقود، ولم تطرأ عليه إلا تحسينات طفيفة. وتخفي المتوسطات الوطنية وراءها ضروبا من التفاوت الكبير بين المناطق الحضرية والريفية، والمناطق النائية، والمناطق التي يسهل الوصول إليها، ومناطق الشعوب الأصلية وغيرهم من السكان. وعدم المساواة هذا، الذي يرتبط إلى حد بعيد بالفوارق في الأجور، يتأثر بقدر التعليم وجودته، والتحيز القائم على أساس نوع الجنس والعرق، وفرص الوصول إلى العمل، والفروق في الدخل بين المناطق الحضرية والريفية. والتنمية الاقتصادية والتحضر العمراني السريع والتاريخ الحافل بالتقلبات كلها عوامل تسهم في انعدام المساواة. ومهما يكن السبب المباشر فإن انعدام المساواة في الحصول على الدخل والغذاء والصحة والتعليم وفرص العمل يوهن التقدم الاجتماعي.

4- ويتزايد تركز الدخل في معظم بلدان الإقليم: فوفقا للمسوح الأسرية، يحصل العشرة في المائة الأغنى على نسبة تتراوح بين 40 و47 في المائة من مجموع الدخل في معظم مجتمعات أمريكا اللاتينية، بينما يحصل العشرون في المائة الأفقر على نسبة تتراوح بين 2 و4 في المائة. ويعد تركز الدخل في أعلى سلم التوزيع أوضح خصائص لتفاوت الدخل في أمريكا اللاتينية. وعلى سبيل المقارنة، يحصل العشرة في المائة الأغنى في الولايات المتحدة على 31 في المائة من مجموع الدخل[2]. وارتفع مؤخرا متوسط مؤشر جيني[3] لدخل الفرد في 13 بلدا من بلدان أمريكا اللاتينية حيث بلغ مقياساً مرجحا قيمته 54 في عام 1998، واحتلت البرازيل (60.7) ونيكاراغوا (60.3) أعلى مرتبة في هذا المؤشر.

5- ولا تعد مؤشرات الفقر في الإقليم في كل الحالات مقياسا كافيا للجوع وسوء التغذية. ويأتي التفاوت في فرص الحصول على الغذاء بين أعلى المعدلات في العالم، وسوف يحدد ما إذا كانت بلدان الإقليم تحقق الأهداف الإنمائية للألفية. وتزايدت ضروب التفاوت في الحصول على الغذاء خلال حقبة التسعينات على الرغم من تقلص الفقر المُدقع، وهو ما يرجع جزئيا إلى ارتفاع مستوى تفاوت الدخول.

سوء التغذية المزمن

6- تنجم مشكلات الجوع وسوء التغذية بدرجة كبيرة عن عدم كفاية فرص الحصول على الغذاء جراء انخفاض الدخل. ومن دواعي القلق على وجه الخصوص ارتفاع مستويات سوء التغذية المزمن وحالات الانتكاس إلى سوء التغذية الحاد بسبب الصدمات المناخية والاقتصادية. وبلغ عدد الأطفال دون الخامسة من العمر المصابين بسوء التغذية الحاد 8.9 مليون طفل في عام 2003.

7- وتشمل البلدان التي تشهد مستويات مرتفعة من سوء التغذية المزمن بين الأطفال دون الخامسة من العمر (الطول مقابل العمر أقل من –2 انحراف معياري): غواتيمالا، 49 في المائة؛ وهندوراس، 29 في المائة؛ وبوليفيا، 27 في المائة؛ وإكوادور، 26 في المائة؛ وبيرو، 25 في المائة؛ وهايتى، 23 في المائة؛ ونيكاراغوا، 29 في المائة؛ والسلفادور، 19 في المائة[4].

8- ولا تعبر المتوسطات الوطنية عن الفوارق الشاسعة بين المجموعات والمناطق الجغرافية. ومثال ذلك أن سوء التغذية المزمن في غواتيمالا يمكن أن يبلغ 80 في المائة في المجتمعات الأصلية الريفية، وأما في منطقة الأنديز التي يقطنها 190 مجموعة عرقية فإن احتمال إصابة أطفال المجتمعات المحلية الأصلية بالتقزم يزيد بمقدار الضعفين على المتوسطات

(2) البنك الدولي، 2004. أوجه انعدام المساواة في أمريكا اللاتينية والكاريبي: كسر مسار التاريخ. واشنطون العاصمة.
(3) يقيس مؤشر جيني التفاوت في توزيع الدخل أو الاستهلاك. وتمثل القيمة الصفرية المساواة الكاملة، وأما القيمة التي تبلغ 100 فتمثل تفاوتا كاملا.

الإقليمية. وتواجه المنطقة زيادة في حالات الإصابة فيروس نقص المناعة البشرية، وهو سبب للفقر ونتيجة له. ويؤثر سوء التغذية سلبا على علاج فيروس نقص المناعة البشرية ويعد أحد العوامل التي تسهم في زيادة تفشي هذا الداء.

9- ويلتقي عدم المساواة والفقر وسوء التغذية لتشكيل حالة اقتصادية اجتماعية معقدة لابد من تحليلها بعمق إذا كان للأسباب المترابطة الكامنة وراءها أن تدرج بوضوح في السياسات والبرامج. ولا تميز تحليلات الفقر ودراسات هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها بصورة متسقة بين العوامل السببية المفضية إلى سوء التغذية، أو تحدد الأشخاص الأكثر تعرضا لتدهور الحالة التغذوية. وتكشف الفوارق الشاسعة في سوء التغذية عن أهمية تحسين فهم الأنماط الاجتماعية والجغرافية للجوع. ومن شأن التحليلات الأكثر تعمقا أن تساعد على التعرف بشكل أفضل على جيوب الجوع، وتحديد الوسائل الفعالة من ناحية التكلفة للتدخل، والبرهنة على ضرورة تخصيص مزيد من الموارد للبرامج الاجتماعية القائمة على الأغذية.

البرامج الاجتماعية

10- شهدت الفترة من 1990 إلى 1997 توسعا هائلا في الإنفاق الاجتماعي ولكنه سار بوتيرة بطيئة في نهاية العقد جنبا إلى جنب مع النمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم. على أن حقبة التسعينات شهدت زيادة في متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام بنسبة 85 في المائة. ومع ذلك، لم يصاحب تلك الزيادات انخفاض كبير في تفاوت الدخول بين البلدان أو داخلها.

11- وفي المتوسط، لا تعبر مخصصات البرامج القائمة على الأموال النقدية أو الأغذية عن الزيادات في الإنفاق الاجتماعي بشكل متناسب حيث يخصص ما يقرب من 1 في المائة من النفقات للبرامج القائمة على الأغذية.

12- وتعد القروض الكبيرة المقدمة من المؤسسات المالية الدولية مصدرا رئيسيا لتمويل البرامج الاجتماعية. وفي 30 يونيو/حزيران 2003، بلغ مجموع حافظة مشروعات البنك الدولي في إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 22.4 مليار دولار أمريكي رُتبت أولوياتها على النحو التالي: (1) التعليم؛ (2) دعم القطاع المالي؛ (3) سياسة التوزيع والحماية الاجتماعية؛ (4) الإصلاح المؤسسي والإدارة؛ (5) تمكين ودمج الفئات المستبعدة؛ (6) الاستدامة البيئية. وفي يونيو/حزيران 2003، اعتمد البنك الدولي ثلاثة قروض بما مجموعه 80 مليون دولار أمريكي بغرض تعزيز البرامج المناصرة للفقراء في بوليفيا، بما في ذلك تقديم ائتمان لإجراء تكييف هيكلي في شبكة الأمان الاجتماعي.

الإنفاق الاجتماعي العام في إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

المصدر: (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، البانوراما الاجتماعية لأمريكا اللاتينية (للفترة 2002-2003)

مجموع الإنفاق العام على الصحة	مجموع الإنفاق العام على التعليم	البلد
كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (2001-2000)	كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (2001-2000)	
5.0	5.0	الأرجنتين
3.7	6.5	بوليفيا
3.0	3.7	البرازيل
2.8	4.1	شيلي
4.3	3.9	كولومبيا
5.3	5.0	كوستاريكا
1.9	3.0	الجمهورية الدومينيكية
1.1	3.0	إكوادور
1.5	2.6	السلفادور
1.5	2.6	غواتيمالا
3.1	5.8	هندوراس
1.9	4.1	المكسيك
4.8	6.3	نيكاراغوا

الإنفاق الاجتماعي العام في إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي المصدر: (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، البانوراما الاجتماعية لأمريكا اللاتينية (للفترة 2002-2003)		
مجموع الإنفاق العام على الصحة	مجموع الإنفاق العام على التعليم	البلد
كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (2001-2000)	كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (2001-2000)	
8.2	6.0	بنما
1.1	4.0	باراغواي
1.8	2.5	بيرو
2.8	3.4	أوروغواي
1.4	5.0	فنزويلا

الأساس المنطقي للمشروع

13- تتنوع بلدان إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من حيث خصائصها الجغرافية ولغاتها وعاداتها ومستوى رخائها، ومن ثم فإن استئصال سوء التغذية والجوع يتطلب استراتيجيات خاصة بكل بلد، ومستويات مختلفة من الموارد، وجداول زمنية متفاوتة. وبالنظر إلى أن عمليات نقل الأغذية تمثل زهاء 1 في المائة من الاستثمارات الاجتماعية، يلزم زيادة الالتزام ببرامج الحماية الاجتماعية القائمة على الأغذية. ويكشف التعاون بين الحكومات **والبرنامج** عن الطلب الكبير على اتخاذ تدابير فعالة للحد من الجوع وتحسين وتوسيع البرامج الاجتماعية القائمة على الأغذية. وتمثل الشراكة بين **البرنامج** وحكومة إكوادور الدور الذي يمكن أن يضطلع به **البرنامج** بشكل متزايد. وتقوم تلك الشراكة على الاعتقاد المشترك بأن الاستثمارات في مجال الحد من الجوع تؤتي ثمارها. ويتجاوز دور **البرنامج** مجرد تقديم الأغذية ليشمل بناء القدرات وتوفير المساعدات التقنية في مجال الاستهداف والرصد وتحليل الأثر والدعم اللوجستي.

14- وتُبرز الجهود التي بذلها **البرنامج** مؤخرا في المنطقة الحاجة إلى وضع سياسات وبرامج لتحسين فرص الوصول إلى الغذاء والحيلولة دون تفشي سوء التغذية بين الأطفال والأمهات. وتشمل تلك السياسات والبرامج اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والدراسات التي يجريها **البرنامج** عن الجوع، والمشاورات الإقليمية حول الجوع، وحلقات العمل التقنية حول الاستهداف بالاشتراك مع أمانة التنمية الاجتماعية في المكسيك، والعمل مع الحكومة البرازيلية. وشددت تلك السياسات والبرامج على ضرورة أن تشكل برامج الحماية الاجتماعية القائمة على الأغذية جزءا من الاستراتيجيات الوطنية، بما في ذلك وثائق استراتيجيات الحد من الفقر، من أجل تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتحسين توزيع الدخل. على أن وثائق استراتيجيات الحد من الفقر وحدها لا تعالج بشكل متسق الاحتياجات الغذائية والتغذوية للأشخاص الأكثر تعرضا للضعف، لاسيما الأطفال.

15- وتعد البرامج الاجتماعية القائمة على الأغذية، مثل التغذية المدرسية والبرامج التغذوية للأمهات والأطفال، فرصة للوصول إلى الأشخاص الأكثر معاناة من هشاشة الأوضاع. ويعد الرصد وتقدير الأثر على درجة بالغة من الأهمية لكفالة التزام البرامج الاجتماعية بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهي تشمل مجموعة أكبر من أصحاب المصلحة من خلال إقامة ترابط شبكي وتقاسم للمعرفة، إلى جانب تقديم الدعم التقني، لاسيما في مجال الاستهداف. ولابد من توجيه مزيد من الاهتمام للمناصرة وزيادة الالتزام العام بتمويل البرامج القائمة على الأغذية من أجل تسريع الخطى نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

16- ويجب على **البرنامج** وشركائه استلهام ما تحقق من نجاح والاستفادة من المكانة البارزة التي تحققت بفضل برنامج "القضاء على الجوع" للرئيس لولا في البرازيل. ولقد أضاف الاتفاق المبرم بين الرؤساء لاغوس، ولولا، وشيراك حافزا للتصدي للجوع. وهناك حكومات أخرى في سبيلها إلى الانضمام؛ وتعد الجبهة الجديدة لمكافحة الجوع في غواتيمالا مثالا لذلك. ولقد حانت الفرصة للصندوق للعمل مع الحكومات من أجل الحد من الجوع وسوء التغذية ومساعدة جميع بلدان إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على الدخول في المسار الصحيح الذي يمكنها من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي ألا تفوت **البرنامج** تلك الفرصة الثمينة.

أهداف ونواتج المشروع

الأهداف العامة

17- يتمثل الهدف العام للمشروع في زيادة قدرة الحكومة على الحد من الفقر من خلال البرامج الاجتماعية الوطنية القائمة على الأغذية.

الأهداف

18- يرمي المشروع إلى تحقيق الأهداف التالية على الأجل القصير:

- زيادة المعرفة بالجوع وسوء التغذية لدعم المناصرة، وصياغة سياسة وطنية، وتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية القائمة على الأغذية؛
- تعزيز القدرة التقنية على توجيه آثار البرامج الاجتماعية القائمة على الأغذية وإدارتها والكشف عنها؛
- تعزيز القدرة على الترابط الشبكي ووضع نُهج تعاونية لتيسير تبادل المعلومات والبرامج الاجتماعية القائمة على الأغذية بشكل أقوى.

النواتج

19- تتمثل أهم النواتج فيما يلي:

- وضع أطلس للتغذية والغذاء يغطي منطقة الأنديز، وأمريكا الوسطى، ومنطقة البحر الكاريبي، وأمريكا الجنوبية؛
- إجراء دراسات على المستوى دون الإقليمي لتكلفة الجوع وغير ذلك من الدراسات التغذوية؛
- دراسات تقدير أثر برامج صحة الأمومة والطفولة القائمة على الأغذية في كل منطقة على المستوى دون الإقليمي؛
- زيادة الدعوة إلى دعم صياغة سياسة وطنية بشأن الجوع وسوء التغذية؛
- تدريب الموظفين على الاستهداف وتقدير الأثر وممارسات إدارة الأغذية التي تتسم بالشفافية؛
- إنشاء نظام لمعلومات الجوع والتغذية وإتاحته للحكومات والشركاء للتعرف على ما يستجد من أفضل الممارسات والمؤسسات؛
- إنشاء شبكة لمناصرة الحد من الجوع وزيادة كفاءة برامج الحماية الاجتماعية القائمة على الأغذية.

استراتيجية المشروع

استراتيجية التنفيذ

20- سوف يستفيد **البرنامج** من خبرته في الحد من الجوع لتوليد قاعدة معرفية بغرض تحقيق ما يلي: (1) وضع تكلفة الجوع وسوء التغذية في صدارة جداول الأعمال السياسية؛ (2) إثبات توفر الخيارات الأقل تكلفة لمعالجة سوء التغذية؛ (3) تعزيز الحوار والجمع بين أفضل الممارسات للتأثير على وضع السياسات والبرامج. وسوف ييسر **البرنامج** عملية تستطيع من خلالها بلدان إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تعزيز برامجها الاجتماعية الوطنية القائمة على الأغذية للحد من الجوع وسوء التغذية.

21- وفيما يلي العناصر الرئيسية للمشروع:

- **صياغة السياسات المعتمدة على المعلومات**: زيادة المعرفة بالجوع وسوء التغذية لدعم المناصرة وصياغة السياسات الوطنية وبرامج الحماية الاجتماعية القائمة على الأغذية؛
- **المساعدة التقنية لدعم البرامج الاجتماعية الحكومية**: تعزيز القدرة التقنية على توجيه آثار البرامج الاجتماعية القائمة على الأغذية وإدارتها والكشف عنها؛
- **تقاسم المعرفة وإقامة الشبكات**: تعزيز القدرة على الترابط الشبكي وبناء نُهج تعاونية لتسهيل تبادل المعلومات وتعزيز البرامج الاجتماعية القائمة على الأغذية.

22- وسوف تنفذ الأنشطة في (1) منطقة الأنديز، وهى تشمل بوليفيا، وكولومبيا، وإكوادور، وبيرو، وفنزويلا؛ (2) أمريكا الوسطى والمكسيك؛ (3) منطقة البحر الكاريبي؛ (4) سائر بلدان أمريكا الجنوبية. وسوف ينفذ المشروع على مراحل بحسب الأقاليم، وهى أمريكا الوسطى، ومنطقة الأنديز، ومنطقة البحر الكاريبي، ثم أمريكا الجنوبية.

23- وسوف تشترك المكاتب القطرية **للبرنامج** في أنشطة التخطيط والتصميم والتنفيذ. وفي البلدان التي لا يوجد فيها حضور دائم **للبرنامج**، سيتم تحديد الشركاء على أساس مذكرات التفاهم الإقليمية في إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

24- وسوف يعمل المشروع مع الحكومات على زيادة التزامها بالحد من الجوع من خلال تحسين وتوسيع البرامج الاجتماعية القائمة على الأغذية. وسيتم تعزيز موارد المشروع بالمساهمات العينية، مثل الموظفين والبيانات المقدمة من حكومات أمريكا اللاتينية والكاريبي. وسوف تمكن تلك الموارد المشتركة من حشد موارد إضافية لدعم الدراسات القطرية، وإجراء المشاورات، وتوسيع البرامج القائمة على الأغذية. وسوف يقدم المشروع في البداية مساعدة تقنية في مجال كتابة الاقتراحات، وتسهيل إقامة العلاقات مع الجهات المانحة لضمان الحصول على الأموال.

25- ويرتبط المشروع بصلات قوية مع العمل المؤسسي في مجالات الأولوية الاستراتيجية 5 (مساعدة الحكومات على إنشاء وإدارة برامج وطنية للمساعدات الغذائية)، وشبكات الأمان القائمة على الغذاء، والتغذية، والإدارة القائمة على النتائج[5]. ويرمي المشروع إلى تكميل مبادرات إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في مجال الاستعداد للطوارئ وحالات النقص في الفيتامينات/العناصر الغذائية النزرة، والتي سيتم مواصلة التصدي لها في أنشطة منفصلة. وسوف يستفيد المشروع من استثمارات **البرنامج** في تكنولوجيات المعلومات، مثل عقد الاجتماعات عن طريق الفيديو، وسيضاعف استخدامها في أنشطة من قبيل التعلم من بُعد. وشرعت المكاتب القطرية في العديد من أنشطة بناء القدرات، لاسيما الرصد وتحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها. وسوف يستفيد المشروع من تلك الأنشطة وسيستعين بتجربة **البرنامج** من أجل كفالة تبادل الخبرات على صعيدي الميدان والمقر.

أنشطة المشروع

دعم جدول أعمال السياسات بالمعلومات

26- سوف يعمل المشروع، على المستويين الإقليمي والقطري، على توحيد وتعزيز المعلومات المتعلقة بالجوع وسوء التغذية، وسيستفيد في ذلك من تحليلات هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها، وتحليلات الجوع التي يجريها البنك الدولي، والتقديرات والدراسات التغذوية ذات القيادة القطرية والدراسات التي تجيرها مؤسسات، مثل مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومعهد التغذية والتكنولوجيا الغذائية، والمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية. وسيجرى تنفيذ ثلاث مبادرات رئيسية لتحسين فهم الأشخاص الجوعى والمصابين بسوء التغذية، حيثما كانوا، لأسباب الجوع والتكلفة المالية والاقتصادية لعدم التصدي لتلك المشكلات. وسوف تُدمج النتائج في قاعدة المعارف الإقليمية المتاحة لجميع الممارسين في ذلك الميدان، وسيتم استخدامها لتعزيز تنفيذ السياسات والبرامج القائمة على الأغذية.

27- سوف يعمل المشروع مع المؤسسات الإقليمية المتخصصة، وجامعة تفتس، ومراكز تنسيق تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها، بغرض تحليل الجوع وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي وأمن سُبل المعيشة في المناطق دون الإقليمية. وسوف يحدد التحليل المتعمق للجوع (1) السكان الذين يعانون من سوء التغذية والمناطق الأكثر تعرضا للجوع وسوء التغذية؛ (2) الأسباب الكامنة وراء الجوع وسوء التغذية؛ (3) سوء التغذية في الفئات المتضررة من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ (4) صور سُبل المعيشة للفئات الضعيفة. وسوف يستند إعداد أطلس التغذية والأمن الغذائى إلى توحيد ما هو قائم من معلومات، وسيعتمد على بيانات التعدادات الحكومية، والمسوح التغذوية، وخرائط الفقر، ودراسات تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها. وسوف تُوضع مؤشرات مرجحة استنادا إلى (1) توفر الأغذية والقدرة على تحمل نفقاتها؛ (2) سوء التغذية المزمن؛ (3) نقص الوزن؛ (4) عدم المساواة والتمييز؛ (5) إمكانية الوصول إلى سُبل المعيشة؛ (6) الإصحاح والصحة. وسوف يمثل ذلك الأطلس خطوة أولى للانطلاق من التحليل إلى اتخاذ الإجراءات التي تعيد توجيه البرامج القائمة من أجل تلبية احتياجات الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائى.

[5] يستفيد هذا المشروع من وثائق السياسات التي أصدرها **البرنامج** مؤخرا واعتمدها المجلس، وهى: "شبكات الأمان القائمة على الغذاء: المفاهيم والتجارب وفرص البرمجة في المستقبل" (WFP/EB.3/2004/4-A)، و"بناء القدرات الوطنية والإقليمية" (WFP/EB.3/2004/4-B)، و"الإطار المالي لتنفيذ الأولوية الاستراتيجية 5" (WFP/EB.1/2005/5-A).

28- وسوف يقيم المشروع صلات منهجية مع النُهج القائمة على أمن سُبل المعيشة، وسيستحدث أساليب لتوسيع تحليلات الفقر الجارية لتشمل تحليلات متعددة الأبعاد للفقر وسوء التغذية. وسوف يُستعان بالتزامات **البرنامج** المعززة تجاه النساء لتوجيه تصنيف البيانات بحسب الجنس والعمر. وسوف تبحث الدراسات فيما إن كانت النساء، لاسيما النساء في الشعوب الأصلية، أكثر تعرضا لخطر الإصابة بسوء التغذية وأسباب ذلك، ودور المرأة في تحقيق الأمن الغذائى الأسرى.

29- تتحمل الأسر المتضررة والاقتصادات الوطنية تكاليف باهظة بسبب سوء التغذية. ويتسبب سوء التغذية في خسائر فادحة في الناتج المحلي الإجمالي. وتقدر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التكلفة السنوية بنحو 2.6 مليار دولار أمريكي؛ وتقدرها منظمة الأغذية والزراعة بما قيمته 6 مليارات دولار أمريكي. ويمثل الجوع وسوء التغذية مشكلات سياسية يمكن حلها بجزء من تكلفة تجاهلها. ويمكن تحقيق فوائد هائلة بتكلفة معقولة عن طريق منع الجوع من خلال الاستثمار في التغذية.

30- والغرض من الدراسات دون الإقليمية هو تهيئة فهم العلاقة الحيوية بين المتحصل من العناصر الغذائية الكبيرة والعناصر الغذائية النزرة والنمو الاقتصادي. وسوف تتيح الفوائد الاقتصادية والمالية للتدخلات الرامية إلى الحد من سوء التغذية على المستويين الكمي والنوعي تحليل الكفاءة التكاليفية لخيارات الاستثمارات الاجتماعية المحتملة. وسيتم إجراء تحليل مقارن يبين التكلفة الاجتماعية التي ينطوي عليها استمرار 53 مليون شخص في العيش تحت تأثير سوء التغذية. وسوف يسفر ذلك عن نتيجة مهمة تتمثل في فهم العائد الاجتماعي للاستثمارات العامة المختارة، بما في ذلك إجراء مقارنة للتحويلات الغذائية والنقدية التي ستشكل أداة مهمة للدعوة إلى زيادة التمويل لصالح البرامج الاجتماعية القائمة على الأغذية. وسوف تحلل الدراسة التكاليف الحقيقية وتكاليف الفرص، مع مراعاة تأثيرات سوء التغذية على الأجلين القصير والطويل والفوائد القريبة والبعيدة المدى لتدابير استئصال الجوع.

31- وقامت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بدعم من **البرنامج**، بوضع نموذج اقتصادي ومنهجية يجري اختبارهما في بيرو وشيلي. وسوف يتيح النموذج إجراء دراسة عملية لتكلفة سوء التغذية على ضوء التكاليف المرتبطة بالنساء والأطفال ومجموعات السكان الأصليين. ويستند النموذج إلى مؤشرات ستختبر (1) تأثير سوء التغذية المزمن والعام على الإنتاجية الاقتصادية؛ (2) التكاليف الاجتماعية المقترنة بزيادة تكاليف الصحة العامة؛ (3) عدم الكفاءة في العمليات التعليمية باستخدام مؤشرات سنوات العمر المعدلة حسب الإعاقة. وسوف يزود هذا النموذج الممارسين في القطاع الاجتماعي بمؤشرات لقياس الفوائد المتوقعة للبرامج الاجتماعية القائمة على الأغذية.

32- تشكل سياسات الأغذية والتغذية دعائم أساسية للبرامج القائمة على الأغذية. وسيتم تشجيع راسمي السياسات على تكوين نظرة أبعد وتشجيع اشتراك عامة الجمهور وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص والمجتمع المدني. ولا يمكن تصور سياسات الأغذية والتغذية معزولة بعضها عن بعض، ولكن لابد من دمجها في سياسات مكافحة الفقر، والإنتاج، والتجارة من خلال منظور بعيد المدى. وسوف تشكل المناصرة أداة قوية لكفالة مراعاة سياسات الأغذية والتغذية على المستوى دون الوطني بدعم من القوانين الوطنية.

33- وسوف يسعى المشروع إلى تحقيق ما يلي من أجل دعم صياغة السياسات والتوعية بمشكلات الجوع والتغذية على الصعيدين الإقليمي والقطري:

- **دمج** الاستنتاجات التي تخلص إليها دراسات التكاليف وأطلس الأمن الغذائي والتغذية في حملات المناصرة والمشاورات وحلقات التدارس والتدريب؛
- **المشاركة** في عمليات وثائق استراتيجيات الحد من الفقر والنُهج القطاعية بما يتماشى مع دور **البرنامج** على المستوى القطري أو دون الإقليمي؛
- استعراض السياسات في خمسة بلدان وتحديد الثغرات والفرص لدمج الجوع والتغذية في عملية صياغة السياسات والأطر القانونية؛
- حلقات تدارس على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي حول الجوع وسياسة التغذية.

المساعدة التقنية لدعم تنفيذ البرامج

34- تماشيا مع التوجه الاستراتيجي **للبرنامج** في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والتجارب المستمدة من أنشطة التعاون الجارية مع الحكومات، لاسيما في إكوادور وهندوراس وبيرو حيث يقدم **البرنامج** بالفعل مساعدات تقنية، سيعمل المشروع مع الحكومات على تعزيز القدرات لدعم برامج الحماية الاجتماعية القائمة على الأغذية، خاصة في مجال الاستهداف وإدارة الأغذية وتحليل التأثير.

35- برامج الحماية الاجتماعية ذات الأولوية هي تلك البرامج التي توجه اهتمامها إلى التغذية والتعليم والاستجابات الوطنية المتكاملة لفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، وبرامج التغذية المتكاملة التي تراعي الفوارق بين الجنسين في التصدي لسوء التغذية بين الأطفال، خاصة الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و24 شهرا، واستجابات الحماية الاجتماعية في حالات الطوارئ. وحددت المشاورات التي أجريت مع الحكومات دور **البرنامج** في دعم الاستهداف وإدارة سلسلة الإمدادات.

36- وتكمن الميزة النسبية **للبرنامج** في دعم الحكومات في صقل أساليب الاستهداف لتحسين الصلات بين الأساليب الجغرافية واستهداف الفئات الضعيفة للوصول إلى المحتاجين. ويفتقر السكان في أفقر القطاعات إلى كل سُبل الوصول إلى البرامج القائمة على الأغذية التي لم يصمم الكثير منها لتلبية احتياجات الأطفال الصغار.

37- وسوف يستند الدعم التقني في إدارة الأغذية إلى النُهج القائمة على الاحتياجات في بلدان بعينها لتغطية المسائل المتعلقة بالتخزين والتوزيع والمشتريات الداخلية والشفافية بما في ذلك إدارة البيانات في عمليات سلاسل الإمدادات. ويمثل عمل **البرنامج** في إكوادور وهندوراس نموذجا لإرساء اتفاقات تعاون في مجال المساعدة التقنية. وسوف يعزز **البرنامج** إنشاء معايير البرامج القائمة على الأغذية في حلقات عمل إقليمية ووطنية وعلى المستوى دون الوطني.

38- وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته الحكومات في تلك المجالات، سيحدد المشروع مجالات الأولوية بالتعاون مع النظراء الحكوميين والمكاتب القطرية. واستنادا إلى الخبرة في الإقليم، واعتمادا على روابط التعاون فيما بين بلدان الجنوب، سيعمل **البرنامج** على تحقيق ما يلي:

- تحديد فرص المساعدة التقنية في كل منطقة دون إقليمية وفي البلدان التي تكشف فيها الحكومات عن اهتمامها بالعمل مع **البرنامج**؛
- تحديد الجهات التي ستتولى تقديم المساعدات التقنية في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب داخل وخارج الإقليم لدعم المشروع؛
- استعراض دور **البرنامج** وميزته النسبية في دعم برامج صحة الأمومة والطفولة والبرامج الحكومية الأخرى القائمة على الأغذية؛
- تطوير المساعدات التقنية الخاصة بكل بلد؛
- تنظيم حلقات عمل وتدريب على المستويات الإقليمية والوطنية ودون الوطنية؛
- دعم وضع سياسات وطنية بشأن الجوع والتغذية؛
- العمل مع الشركاء على تسليط الضوء على البرامج القائمة على الأغذية وحشد الموارد لها، بما في ذلك كتابة الاقتراحات لضمان الموارد للحماية الاجتماعية القائمة على الأغذية.

39- تتمثل الجوانب الرئيسية الأخرى للمساعدة التقنية في تقدير التأثير وتطبيق الإدارة القائمة على النتائج في تصميم وتنفيذ البرامج الاجتماعية. وسوف يُستعان بخبرة **البرنامج** والبنك الدولي ووكالات المعونة في تطبيق النماذج المنطقية والرصد المنهجي وإجراء تقديرات النتائج والتأثير لزيادة الفعالية وإثباتها.

40- وتعتبر تقديرات التأثير أساسية لمتخذي القرارات لأنها توفر آخر المعلومات عن الخيارات التبادلية بين البرامج، مما يمكّن من إجراء مقارنات للفعالية والكفاءة والقدرة على تنفيذ مختلف البرامج.

41- وبالتعاون مع النظراء الحكوميين، سيقوم المشروع بما يلي:

- استعراض أفضل الممارسات في تقدير تأثير البرامج الاجتماعية القائمة على الأغذية؛
- تحديد الثغرات في النهج الحالية لتقدير التأثير؛
- استعراض المنهجيات التي يمكن تكييفها مع مختلف أنواع البرامج القائمة على الأغذية، مع مراعاة النُهج التي تراعي الفوارق بين الجنسين، والأساليب التي ترصد التأثير على المجموعات المستهدفة، مثل النساء والأطفال والسكان الأصليين؛
- إعداد وحدات تدريبية نموذجية للممارسين الحكوميين في مجال الإدارة القائمة على النتائج وتقدير التأثير؛
- إجراء تقديرات لتأثير البرامج المختارة وجمع البيانات الأساسية وبيانات التقييم عن المستفيدين من البرامج الاجتماعية؛
- تعزيز دمج نتائج تقديرات التأثير في وضع السياسات من خلال المناصرة والنقاشات حول أفضل الممارسات والأداء والقدرة على التنفيذ.

42- وبعد استعراض أفضل الممارسات، سيقيم **البرنامج** شراكات مع المؤسسات المتخصصة وسيقوم بتنسيق تقديرات تأثير البرامج في المناطق دون الإقليمية الأربع. وسيتم إجراء دراسات حالة عن تقديرات تأثير برامج صحة الأمومة والطفولة في منطقة الأنديز وبلدان أمريكا الوسطى.

تقاسم المعلومات وإقامة الشبكات

43- تم التشديد مؤخرا على أهمية تقاسم المعلومات من خلال إجراءات البنك الدولي ووكالات المعونة الكبرى. وتشمل مبادئ بناء القدرات الوطنية والإقليمية[6] إنشاء نظام لإدارة المعرفة من أجل كفالة تقاسم الحكومات والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني للقدرات القائمة والتكيف مع التغييرات. ويوجد مختلف قواعد البيانات في الإقليم، بما في ذلك نظم معلومات التنمية، ونظم معلومات انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة، ونظام المراقبة الغذائية والتغذوية، ونظام الإنذار المبكر بالمجاعة في أمريكا الوسطى، وإن لم تنفذ عمليات منتظمة لجمع البيانات المتعلقة بالجوع والتغذية في أمريكا اللاتينية والكاريبي. وسوف يدعم المشروع وسيستفيد من التحليلات المشتركة بين الوكالات للأمن الغذائي والجوع وسوء التغذية وسيتيح المعلومات بانتظام لجميع الممارسين.

44- بالتشديد على تبادل المعلومات والحوار فيما بين بلدان الجنوب، سيعمل نظام معلومات الجوع والأمن الغذائى على (1) بناء مجتمعات الممارسة؛ (2) تطوير قاعدة معرفية إلكترونية؛ (3) تقديم خدمات استشارية ودليل للخبرة الفنية؛ (4) إفساح المجال لإجراء حوار للموظفين المهنيين. وسوف يشمل النظام:

- قاعدة بيانات تفاعلية عن الجوع والتغذية تشمل ارتباطات بحالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والبيانات المصنفة بحسب نوع الجنس،
- قائمة بالممارسين وأفضل الممارسات المرتبطة بالبرامج الاجتماعية القائمة على الأغذية؛
- مكتبة تضم الوثائق المرتبطة بالأغذية والتغذية؛
- جدول إقليمي بمؤتمرات القمة وحلقات التدارس وحلقات العمل والزيارات المرتبطة بالتغذية والجوع.

45- سوف يسهل المشروع، من خلال الاستفادة من إنشاء "مجتمع الجوع الافتراضي"، تقاسم الخبرات من خلال حلقات التدارس والاجتماعات في المناطق دون الإقليمية. وسوف ينظم **البرنامج** مشاورة إقليمية حول الجوع وثلاثة اجتماعات على المستوى دون الإقليمي لمناقشة قضايا الجوع والقضايا التقنية المرتبطة بتحسين فعالية البرامج الاجتماعية القائمة على الأغذية. وسيجرى تنظيم مشاورات سنوية للترابط الشبكي في كل منطقة دون إقليمية للممارسين من أجل وضع جداول أعمال مشتركة، ومناقشة الحلول للمشكلات، وتحديد متطلبات بناء القدرات.

تنفيذ المشروع

46- سيجرى إنشاء فريق أساسي للمشروع في المكتب الإقليمي تحت إشراف المدير الإقليمي. وسوف ينفذ المشروع بالتعاون مع الموظفين التقنيين في المكاتب القطرية، خاصة خبراء تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها، والسياسات، والإدارة القائمة على النتائج، وإدارة سلسلة الإمدادات. وسوف يستكمل الدعم التقني المقدم من **البرنامج** المهارات المطلوبة وسيقلل الحاجة إلى الاستشاريين الخارجيين.

47- وسوف تشمل مهام مدير المشروع تحديد واختيار وإدارة الاستشاريين. وسيقوم الفريق بإعداد اقتراحات الخدمة التقنية وكفالة الجودة العالية للمنتجات والخدمات، وتحقيق أهداف المشروع.

48- وسوف يشمل الفريق الأساسي للمشروع أخصائيين في التغذية، ونظم المعلومات/ نظم المعلومات الجغرافية، والأمن الغذائي/ سُبل المعيشة، ومتخصصا مبتدئا في المعلومات ومساعدين اثنين. وسيتم دعم الفريق باستشاريين معينين لفترات قصيرة، بما في ذلك أخصائيين في الإدارة القائمة على النتائج، وسياسة الأغذية، وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، والتمايز بين الجنسين، والتدريب. وسوف يعتمد المشروع على خبرة وشبكات المكاتب القطرية التي ستساعد على كفالة استناد المشروع إلى قُوى الطلب، وتعزيز الحوار مع النظراء الحكوميين.

[6] WFP/EB.3/2004/4-B ، "بناء القدرات القطرية والإقليمي"، الصفحة 3.

49- ولا يشمل المشروع تسليم الأغذية، ولذلك فلن يتطلب أي تكاليف مباشرة للتشغيل. وتمثل تكاليف الدعم المباشر 51 في المائة من تكاليف المشروع، وتمثل تكاليف التشغيل المباشرة الأخرى 49 في المائة.

الشراكات

50- سوف يعمل **البرنامج** مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأغذية والزراعة، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والشركاء غير التقليديين، وسيقوم بالتنسيق مع المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل معهد التغذية لأمريكا الوسطى وبنما في أمريكا الوسطى ومعهد التغذية وتكنولوجيا الأغذية في شيلى.

51- وسوف يعمل **البرنامج** مع الشبكات الإقليمية القائمة، بما في ذلك شبكة التغذية المدرسية لأمريكا اللاتينية التي أنشئت مؤخرا في شيلى، وسيقوم بالتنسيق مع الفريق الاستشاري الدولي المعني بفيتامين ألف، والفريق الدولي المعني بفقر الدم التغذوي، ومنتدى التغذية لأمريكا اللاتينية. وسوف يتعاون **البرنامج** مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية لتقديم المساعدة التقنية المتعلقة بالتدخلات التغذوية في أمريكا اللاتينية والكاريبي، بما في ذلك مركز مراقبة الأمراض والوقاية منها.

52- وأنشأ المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي لجنة توجيهية بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتقديم الدعم السياسي والتقني للأنشطة المنفذة في إطار المشروع. وتشمل اللجنة ممثلين من البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وفرقة العمل المعنية بالجوع في الألفية، وجامعة تفتس، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومعهد التغذية لأمريكا اللاتينية وبنما، والمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية. وسوف تجمع اللجنة التوجيهية بين الفاعلين والموارد لدعم جداول أعمال الحد من الجوع.

53- وعلى ضوء الطابع الجديد للمشروع، يتمثل أحد عناصره المهمة في فتح قنوات غير تقليدية للتمويل والمناصرة. وسوف تُبذل الجهود لإشراك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية والمجتمع المدني. وسوف يساعد الدعم الواسع النطاق على كفالة زيادة الالتزام المالي والسياسي من أجل توسيع وتعزيز البرامج الاجتماعية القائمة على الأغذية.

الفوائد والمستفيدون

54- يعزز المشروع نهجا جديدا في **البرنامج**، وهو نهج يشدد على المساعدة التقنية، والترابط الشبكي، وإدارة المعرفة. ويوفر نقل القدرات إلى الحكومات فوائد مباشرة وغير مباشرة يتعذر قياسها، خاصة الفوائد التي تعود على الأشخاص الذين تساعدهم البرامج القائمة على الأغذية. ويمكن أن ينطوي توليد وتوسيع المعلومات على آثار مضاعفة واسعة النطاق.

55- والمستفيدون من المشروع هم موظفو الحكومات وصانعو السياسات الذين سيستفيدون من رفع مستوى القدرة التقنية، والمؤسسات الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية والشركاء الذين سيستفيدون من المشاركة في الاجتماعات التي ستعقد حول الفقر على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. وسوف يحصل الجميع على فرص أفضل للوصول إلى المعلومات المتعلقة بالجوع وسوء التغذية.

56- وتتمثل الفوائد التي سيتمخض عنها المشروع في:

- تجميع المعلومات المتعلقة بالجوع وسوء التغذية، وتنظيمها وتحديثها؛
- توفر المعلومات المتعلقة بالأسباب الكامنة وراء الجوع، وتحديد المناطق الجغرافية والصور التفصيلية للفئات الضعيفة للاستفادة منها في صياغة السياسات وتنفيذ البرامج والمناصرة؛
- رفع مستوى القدرات الوطنية على تنفيذ برامج قائمة على الأغذية بمزيد من الفعالية؛
- زيادة القدرة على دمج استراتيجيات تحسين الأمن الغذائي في الاستجابات الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛
- إنشاء شبكة لتيسير تبادل المعلومات والخبرات؛
- دعم موظفي الحكومة والمؤسسات من خلال التدريب والمشاركة في المشاورات؛
- تزويد الحكومات والجهات المانحة بأفضل الممارسات وتحليل التأثير، بما يمكّن من تحسين اتخاذ القرارات عن علم، وتخصيص الموارد وصياغة السياسات.

الرصد والتقييم

57- سوف يرصد المشروع الذي تم تصميمه في إطار الأولوية الاستراتيجية 5 التقدم المحرز من منظور الإدارة القائمة على النتائج ورفع التقارير عنه. ويتضمن الإطار المنطقي مؤشرات لمستوى التأثير والنتائج والنواتج التي ستدرج في نظام الرصد

لقياسها في نهاية المشروع. وسوف يجري استعراض المشروع في منتصف المدة لكفالة تحقيق النتائج المتوقعة في حدود الميزانية والإطار الزمني المقترح. وفي نهاية المشروع، من المزمع إجراء تقييم ذاتي لدراسة النتائج في سياق الأولوية الاستراتيجية 5، ودور **البرنامج** في بناء القدرات.

المخاطر

58- ترتبط المخاطر المقترنة بهذا المشروع بالإرادة السياسية لحكومات أمريكا اللاتينية والكاريبي فيما يتعلق بمكافحة الجوع وسوء التغذية وإدراجهما في جداول أعمالها السياسية.

التنسيق والتشاور

59- سوف يكفل **البرنامج** التنسيق مع الأمم المتحدة وعمليات التشاور الإقليمية الأخرى على الصعيدين القطري والإقليمي. وسوف يستفيد المشروع من التزامات التقييم القطري الموحد/ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وسيواصل دعم رصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسوف يستمر التعاون القائم مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وسيتم توسيعه ليشمل شركاءها.

60- وسوف يواصل **البرنامج** دعم مؤتمرات القمة والمشاورات الإقليمية، والدعوة إلى إدراج الجوع وسوء التغذية في جداول الأعمال السياسية، مثل استضافة مشاورة تقنية في مايو/ أيار 2005 بالاشتراك مع حكومة بنما جنبا إلى جنب مع القمة الرابعة لرؤساء دول البلدان المرتبطة بدول منطقة البحر الكاريبي. وسوف يواصل **البرنامج** أيضا العمل مع نظام أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي، والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، وجماعة دول الأنديز، والجماعة الكاريبية، ورابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ.

التوصية

61- يوصى المدير التنفيذي المجلس التنفيذي باعتماد المشروع في حدود الميزانية المفصلة في الملحقين الأول والثاني.

الملحق الأول

تفاصيل تكلفة المشروع ـ تكاليف* التشغيل المباشرة الأخرى (بالدولارات الأمريكية)	
الموظفون والتكاليف المرتبطة بالموظفين	
1 406 410	الاستشاريون الدوليون (بما في ذلك السفريات)
373 660	الاستشاريون الوطنيون
82 160	المساعدة المؤقتة
1 023 910	التدريب لغير موظفي **البرنامج**
518 660	السفريات
3 404 800	**المجموع الفرعي**
126 000	معدات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات
126 000	**المجموع الفرعي**
3 530 800	**مجموع تكاليف التشغيل المباشرة الأخرى**

* تبلغ تكاليف الدعم غير المباشر 261 501 دولارا أمريكيا.

الملحق الثاني

احتياجات الدعم المباشر (دولار أمريكي)	
الموظفون	
2 015 000	الموظفون الفنيون الدوليون
229 520	الموظفون الفنيون الوطنيون
192 440	الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة
70 000	الاستشاريون الدوليون
416 000	سفر الموظفين في مهام رسمية
2 922 960	**المجموع الفرعي**
المصروفات المكتبية والتكاليف المتكررة الأخرى	
77 540	إيجار المرافق
107 710	المنافع العامة
61 920	معدات المكاتب
30 960	الاتصالات وخدمات تكنولوجيا المعلومات
32 050	التأمين
21 525	إصلاح المعدات وصيانتها
10 350	صيانة المركبات وتكاليف تشغيلها
224 060	مصروفات مكتبية أخرى
566 115	**المجموع الفرعي**
المعدات والتكاليف الثابتة الأخرى	
50 000	الأثاث والأدوات ومركبات المعدات
18 000	المركبات
73 000	معدات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات
141 000	**المجموع الفرعي**
3 630 075	**مجموع تكاليف الدعم المباشر**

الملحق الثالث

المشروعات الإنمائية – مشروع بناء القدرات في إقليم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 10411.0		
الأولوية الاستراتيجية 5: مساعدة الحكومات على إنشاء وإدارة برامج وطنية للمساعدة الغذائية		
المخاطر والافتراضات	**مؤشرات الأداء**	**التسلسل الهرمي للنتائج**
تمتع الحكومات بالإرادة السياسية اللازمة للتصدي للجوع وسوء التغذية في إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.	**مؤشرات مستوى التأثير** 1-1 النسبة المئوية للاستثمارات الاجتماعية المكرسة للبرامج الاجتماعية القائمة على الأغذية	**التأثير** 1- زيادة التزام الحكومات وقدراتها على إدارة برامج الحماية الاجتماعية على الأغذية
	مؤشرات مستوى النتائج	**النتائج**
	1-1 عدد السياسات القائمة على الأغذية التي يتم صياغتها باستخدام المدخلات المستمدة من نتائج المشروع. 1-2 عدد الحكومات التي تجري دراسات متابعة مرتبطة بالجوع	1- زيادة الوعي والمعرفة بالجوع وسوء التغذية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.
	1-2 النسبة المئوية للبرامج الاجتماعية القائمة على الأغذية التي تشمل أساليب الاستهداف المحسنة. 2-2 النسبة المئوية للبرامج الاجتماعية القائمة على الأغذية التي تشمل تقييمات للتأثير. 2-3 النسبة المئوية للبرامج الاجتماعية القائمة على الأغذية التي تسلم الأغذية والخدمات في الوقت المحدد.	2- تعزيز القدرة التقنية على تحديد الاحتياجات الغذائية وقياس التأثير وإدارة البرامج الاجتماعية القائمة على الأغذية
	1-3 عدد ما يسهله المشروع من اتصالات مع أصحاب المصلحة. 3-2 عدد أنشطة التعاون الرسمية التي تقام بين البلدان.	3- تعزيز القدرة على الترابط الشبكي من أجل تيسير تبادل المعلومات والنُهج التعاونية بين البلدان، والمؤسسات والشركاء في البرمجة الاجتماعية القائمة على الأغذية
	مؤشرات مستوى النواتج	**النواتج**
	1-1 أطلس التغذية والأمن الغذائي لمنطقة الأنديز، وأمريكا الوسطى، ومنطقة البحر الكاريبي، والمناطق دون الإقليمية في أمريكا الجنوبية. 1-2 4 دراسات دون إقليمية لتكلفة الجوع وسوء التغذية. 1-3 4 دراسات، واحدة في كل منطقة دون إقليمية، لتقدير تأثير برامج صحة الأمومة والطفولة. 4 مشاورات إقليمية، واحدة في كل منطقة دون إقليمية.	1-1 أطلس التغذية والأمن الغذائي الذي يشمل منطقة الأنديز وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي والمناطق دون الإقليمية في أمريكا الجنوبية. 1-2 الدراسات دون الإقليمية لتكلفة الجوع وسوء التغذية. 1-3 دراسات تقدير تأثير البرامج الاجتماعية القائمة على الأغذية. 1-4 المناصرة ودعم صياغة السياسة الوطنية إزاء الجوع وسوء التغذية.

المشروعات الإنمائية – مشروع بناء القدرات في إقليم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 10411.0		
الأولوية الاستراتيجية 5: مساعدة الحكومات على إنشاء وإدارة برامج وطنية للمساعدة الغذائية		
	1-2 عدد الدورات التدريبية التقنية الجديدة، وحلقات التدارس، وحلقات العمل الرامية إلى تحسين إدارة وتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية القائمة على الأغذية. 2-2 عدد موظفي الحكومات الوطنية الذين يتم تدريبهم على المهارات لدعم تنفيذ البرامج الاجتماعية القائمة على الأغذية.	1-2 بناء القدرات في مجال إدارة وتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية القائمة على الأغذية.
	1-3 إتاحة نظام واحد لمعلومات الجوع والتغذية لحكومات أمريكا اللاتينية والكاريبي. 2-3 شبكة واحدة لتيسير إقامة حلقات العمل والتدريب والأنشطة وتقاسم المعلومات المرتبطة بالتغذية والجوع.	1-3 تطبيق نظام معلومات الجوع وسوء التغذية وإتاحته للحكومات والشركاء. 2-3 شبكة لمناصرة الحد من الجوع في أمريكا اللاتينية والكاريبي.

الملحق الرابع

خريطة مؤشرات عدم المساواة في إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

تعيد آخر الأرقام التأكيد على أن تركيز الدخل في بلدار الإقليم يعرقل بشدة جهود الحد من [أوجه التفاوت]. ولا شك أن هذا العامل يقيد قدرة البلدان على إحراز تقدم في تحقيق هدف الحد من الفقر المحدد في إعلان الألفية.

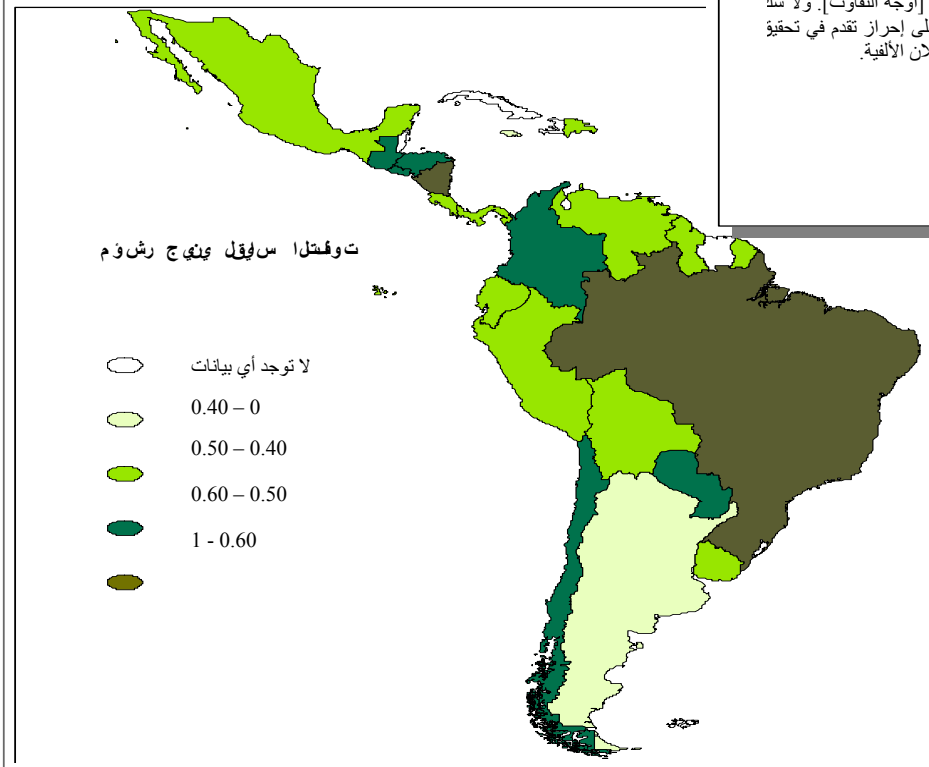

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام 2003- البنك الدولي.
* مؤشر جيني الذي يستخدم لحساب درجة التفاوت في الاقتصاد، يتراوح بين 0 (المساواة لمطلقة) و1 التفاوت المطلق).

طريقة رسم الحدود في هذه الخريطة لا تعني أي حكم من جانب **البرنامج** على الوضع القانوني لأي منطقة أو بلد أو أي إقرار أو قبول بهذه الحدود